ESCR-Net

ESCR-Net.org

ورقة موجزة

متجذّرون في التضامن والمقاومة: تجمع من أجل حلول مناخية تقودها الشعوب

الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والفريق العامل المعني بمساءلة الشركات
الثلاثاء 27 أيار/مايو 2025

لقد وثّق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحلّلوا على مرّ السنوات، كيف أسهم قطاع الوقود الأحفوري في تدمير كوكبنا، وكيف استخدم هيمنة الشركات لتوجيه الاستجابة العالمية لتغيّر المناخ، لا من أجل حلّ الأزمة التي تسبّب بها، بل لاستغلالها لتحقيق الأرباح، وتأجيل العمل الجاد، وفرض "حلول" يطال ضررها مجتمعات الخطوط الأمامية.
إنّ الحلول الزائفة ليست أخطاء عابرة، بل استراتيجيات مقصودة للاستغلال، ومتجذّرة في الاستعمار والرأسمالية والنظام الأبوي.
وفي هذا التجمّع، تبادل الأعضاء رؤى جماعية لمقاومة هذه الحلول الزائفة، وناقشوا سؤالين محوريين: ما الذي نقاومه؟" و"لماذا نقاوم؟"

رؤى جماعية لمقاومة الحلول الزائفة

1. **الانتقال الأخضر" يغذّي موجة جديدة من الاستخراج**- في خضمّ الاندفاع نحو الانتقال من الوقود الأحفوري، تغذّي ما تُسمّى بـ"الانتقالات الخضراء" موجات جديدة من النزعة الاستخراجية تشمل المعادن الحيوية وغيرها من الموارد الطبيعية. **نحن نقاوم الاستيلاء على سرديات "الانتقال العادل" التي تُخفي خلفها موجات متجدّدة من استخراج الموارد، تتيح للشركات والحكومات المسؤولة عن أزمة المناخ مراكمة المزيد من الثروات، بينما تُمعن في تدمير نُظمنا البيئية.**
2. **الحلول الزائفة تعزّز الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأبوية**- مدفوعين بالنظام الأبوي والعنصرية والاستعمار الجديد، يثابر الملوّثون وسرديات وممارسات تقودها الشركات على إلقاء العبء على كاهل مجتمعات الخطوط الأمامية، بينما يمعنون في نهب الموارد، ويستنزفون كذلك أعمال الرعاية والعمل غير المأجور الذي تنهض به النساء، باسم "النمو" و"التقدّم" و"التطوّر"، فيما يواصلون مراكمة الثروات. **نحن نقاوم الأنظمة التي تقوم على الاستغلال والاستخراج وتسليع البشر والطبيعة، خدمةً لاستمرار تراكم الثروة.**
3. **الحلول الزائفة تقمع المقاومة الشعبية وتحجب البدائل**- ترسّخ الحلول الزائفة مظالم قائمة، وتُسكت أصوات النساء والمدافعين عن التنوّع الجندري وحقوق الإنسان البيئية، عبر التجريم والعنف والإقصاء. ويعمد الملوّثون العالميون وشركاتهم إلى عرقلة الحلول الحقيقية والبدائل المجتمعية باختطاف المحافل السياسية ونهب التمويل المخصّص للمجتمعات. **نحن نقاوم مساعي الحكومات والشركات لشطب الحلول الحقيقية وإسكات الفئات المناضلة من أجل العدالة المناخية، فيما تواصل الادّعاء بأنها جزء من الحل.**
4. **المشكلة الجذرية تكمن في هيمنة الشركات**- لم تسبب قطاعات الوقود الأحفوري والصناعات العسكرية في نشوء أزمة المناخ وحسب، بل اشتروا صانعي السياسات الذين يجيزون لهم التلاعب بأنظمتنا السياسية وعمليات صناعة القرار. وهم يتلاعبون بوسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية لنشر المعلومات المضلّلة وصياغة خطاب عالمي موجَّه بالمصالح الربحية وبسط

النفوذ. كما يواصلون التسلل إلى محافل السياسة المناخية متعددة الأطراف، وتمويل الآلاف من جماعات الضغط للتأثير على مفاوضات المناخ. **نحن نقاوم هذه المناورات التي ترسّخ العسكرة، وهيمنة الشركات على مفاوضات المناخ وأنظمة الحكم، بما يخدم تحقيق الأرباح على حساب الشعوب والكوكب.**

5. **العسكرة تؤجّج أزمة المناخ-** تُعد العمليات العسكرية والاحتلال وإنتاج الأسلحة من أكثر الأنشطة إصدارًا للانبعاثات الكربونية كثافة في العالم، ومع ذلك تستثنيها الالتزامات المناخية العالمية إلى حد كبير. نحن نقاوم سلب الموارد العامة المخصّصة للصحة والتعليم والحلول المناخية الحقيقية لتمويل الصناعة العسكرية العالمية. **ونقاوم نزعة ترتيب الأولويات العالمية لصالح الحروب والإبادات الجماعية واستنزاف الموارد، على حساب الرعاية والحياة والعدالة.**

6. **أسواق الكربون وتعهدات الصافي الصفري مجرّد إلهاءات خطيرة-** تتيح هذه الآليات للبلدان الغنية وشركاتها الاستمرار في إطلاق الانبعاثات، فيما تُلقي بمسؤوليات الأزمة وأعبائها على عاتق بلدان الجنوب العالمي. إنّ تعويضات الكربون ليست سوى شكل من أشكال الاستيلاء المزدوج على الأراضي، إذ تُجرّد المجتمعات من أراضيها وتُطلق العنان للمشاريع الاستخراجية، محوّلةً الهواء النظيف إلى سلعة. **نحن نقاوم هذه المخططات القائمة على "الدفع مقابل التلويث"، لأنها لا تؤدي إلى خفض جذري للانبعاثات ، إنما تحرم المجتمعات من حقها في حماية الكوكب والتعافي الحقيقي من الأزمة المناخية المتفاقمة.**

7. **إزالة الكربون والهندسة الجيولوجية آليات معادية للشعوب والكوكب-** لم تُثبت تقنيات إزالة الكربون وسائر أشكال الهندسة الجيولوجية فعاليتها بعد، بل تبيّن أنها تقوم على منطق استخراجي ومجحف في جوهره، يلحق الضرر بالطبيعة والمجتمعات، وينتهك حقها في التنمية الذاتية. **نحن نقاوم هذه الإصلاحات التقنية التي تعمّق العنف الاستعماري، وتُؤجّل العمل المناخي الحقيقي، وتهدّد الطبيعة وسيادة المجتمعات على أراضيها وأقاليمها ومواردها.**

8. **الحلول المستندة إلى الطبيعة استيلاء مقنَّع على الأراضي والمحيطات-** تؤدي مخططات الحفظ الحصيني ومشروعات الكربون الأزرق إلى تهجير مجتمعات الخطوط الأمامية، ولا سيما الشعوب الأصلية والصيادين والنساء والأشخاص ذوي التنوّع الجندري، تحت ذريعة حماية الطبيعة. **نحن نقاوم مساعي تسليع الأراضي والمحيطات والتنوّع البيولوجي، التي تستهدف طمس المعارف التقليدية وإنكار حقوق الإنسان، ولا سيما الهوية المميَّزة للشعوب الأصلية.**

9. **نقاوم من أجل استعادة القوة وبناء حلول وبدائل حقيقية-** فنحن لا نواجه الضرر فحسب، بل نقاوم أيضًا لاستعادة السيادة والرعاية الجماعية والحق في تقرير المصير. **إنّ مجتمعات الخطوط الأمامية تقدّم حلولًا شعبية وبدائل حقيقية، متجذّرة في الحقوق والإصلاح والرعاية والاستدامة والمساواة بين الأجيال، لا في الربح أو مراكمة الثروة.**

الحلول المناخية الشعبية القائمة على الحقوق: لقد كانت الحلول دائمًا في متناول أيدينا، لكنّها أُهملت أو جرى حجبها أو تجريمها. إن مقاومتنا لا تقتصر على قول "لا"، بل هي أيضًا قول "نعم" للعدالة والكرامة وجبر الضرر، ولحلول تتمحور حول الحياة، متجذّرة في الرعاية الجماعية والحق في تقرير المصير. وتذكّرنا هذه العناصر الأساسية بأنّ مجتمعات الخطوط الأمامية التي تواجه أزمة المناخ، بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء والمجتمعات الشعبية، قد مارست هذه الحلول منذ الأزل، وحمتها ودافعت عنها. ومن خلال هذه الحلول الشعبية، نسعى إلى استعادة الحلول الجماعية العميقة والضاربة جذورها في تراث الأسلاف، والارتقاء بها لتغذّي الحياة لا رأس المال.

المبادئ الرئيسة للحلول المناخية الشعبية القائمة على الحقوق

1. **الارتباط الوثيق بالحركات الشعبية المنادية بالتحرر والعدالة-** إن الحلول الشعبية متجذّرة في المقاومة، والنضال الجماعي، والتضامن العابر للحركات. فهي تسعى إلى تحويل السلطة من أيدي النخب إلى الشعوب، وإلى الاستمرار في طرح السؤال الجوهري: "حلول لمصلحة مَن؟ ومن المستفيد؟". كما تتمحور حول مبدأ "نضالك نضالي" المنبثق من تاريخ طويل من مقاومة القمع، وبناء التحالفات عبر الحدود لحماية الكوكب، والدفاع عن الحياة، والمطالبة بالمساءلة وتحقيق العدالة. **إن الحلول الشعبية ليست معزولة أو قائمة بذاتها، بل هي جزء أصيل من حركات أوسع تنادي بالعدالة والتحرر.**

2. استعادة أنظمة الإدارة المجتمعية للموارد وإصلاحها وإنعاشها- تعارض الحلول والبدائل الشعبية خصخصة الموارد واستغلال الشركات لها، وتعيد إحياء الممارسات التقليدية، بما في ذلك زراعة البذور والنباتات الأصلية، للتخفيف الطبيعي من آثار تغيّر

المناخ. **إن الحلول الشعبية تعزز المزارع الإيكولوجية، واستعادة الأراضي والمحيطات، وضمان السيادة على الغذاء والبذور والطاقة، فضلاً عن دعم الشبكات النسائية التي تقود الرعاية الجماعية للبيئة.**

3. **كفالة العدالة بين الأجيال والإصلاح الإيكولوجي-** تتمسك الحلول والبدائل الشعبية بحقوق الطبيعة، وتعزز التنوع البيولوجي، وتسعى لإصلاح الأضرار لتحقيق التوازن والانسجام البيئي، مع حماية أجيال المستقبل بدلًا من الاعتماد على حلول تقنية قصيرة المدى. **كما تطالب هذه الحلول الملوثين بتحقيق الصفر الحقيقي في الانبعاثات، لا الاكتفاء بالصافي الصفري، وتؤكد على مسؤولية المحاسبة تجاه أجيال الماضي والحاضر والمستقبل.**

4. **حماية المدافعين عن البيئة ومجتمعات الخطوط الأمامية-** تكفل الحلول والبدائل الشعبية قدرة المجتمعات على التمتع الكامل بحقوقها الإنسانية، بما في ذلك الحق في الدفاع عن البيئة. كما تجسد روح الرعاية الجماعية والتكافل، مع الاعتراف بالدور الحيوي للمدافعين عن البيئة ودعمهم، لا سيما أنهم كثيرًا ما يتعرضون للتجريم والاعتداء بسبب مقاومتهم لعنف الشركات والدولة. **وتمثل الحلول والبدائل الشعبية فعل مقاومة يحمي النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والحقوق البيئية، عبر تحويل السلطة بعيدًا من الأنظمة الاستخراجية والعنصرية والرأسمالية والأبوية.**

5. **الاسترشاد بمجتمعات الخطوط الأمامية وواقعها المعيش-** ينبغي أن تضطلع المجتمعات الشعبية بصياغة الحلول والبدائل الحقيقية، إذ إن أساليب حياتها هي التي تكفل حماية النظم الإيكولوجية. فالحلول الحقيقية تنبثق من خبرة هذه المجتمعات وممارساتها وتجاربها المتوارثة، بفضل علاقاتها التكافلية المستدامة مع الأرض والمياه والمحيطات والنظم الإيكولوجية، لا من الملوثين العالميين بما في ذلك الشركات وآليات السوق. **إن هذه الحلول دقيقة ومرتبطة بعمق بالوقائع الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية والسياسية لمجتمعات الخطوط الأمامية المتنوعة، ولا سيما في الجنوب العالمي.**

6. **جماعية الصياغة والحق في تقرير المصير-** تُصمَّم الحلول الشعبية وتُقاد وتُدار من قِبل المجتمعات المتضررة نفسها، ولا سيما الشعوب الأصلية، والنساء، والأشخاص ذوي التنوّع الجندري، وصغار منتجي الغذاء، والصيادين، ولا تُفرض عليها من جهات خارجية، خصوصًا الشركات التجارية والمستثمرين. **ومن ثمّ، ينبغي أن يكون التمتّع الكامل بحقوق الإنسان وممارستها، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، والأنظمة المعرفية، والروابط الموروثة بالطبيعة، شرطًا مسبقًا وجوهريًا في الحلول الشعبية.**

7. **التحرر من الاستعمار ومناهضة الاستخراجية-** تقاوم الحلول والبدائل الشعبية الاستعمار والرأسمالية والعولمة، وتتصدى في الوقت عينه للأسباب الجذرية لعدم المساواة والأضرار المناخية. وهي تدعو إلى إعادة توزيع الثروة والسلطة والموارد، بدلًا من الارتهان لاستثمارات الشركات. **تسعى هذه الحلول إلى مواجهة الإرث الاستعماري وبُناه المستمرة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المفرط، والحدّ من أشكال الأنشطة الاستخراجية الخضراء، بما في ذلك استخراج المعادن الانتقالية الذي يفاقم الأضرار البيئية والاجتماعية تحت ذريعة "الاستدامة".**

8. **النسوية والتحوّل في مقاربة قضايا النوع الاجتماعي-** تضع الحلول والبدائل الشعبية الرعاية الجماعية والعدالة الجندرية في صميم أولوياتها، مع الاعتراف بالدور التاريخي للنساء والأشخاص ذوي التنوع الجندري، ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي، في استدامة الحياة وقيادة المقاومة العالمية في مواجهة الرأسمالية والاستعمار والنزعة الاستخراجية. **كما تعترف هذه الحلول والبدائل بالتفاوتات التاريخية القائمة على النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء على اختلاف تنوعاتهم، وتثمّن الأعمال غير المأجورة التي تضطلع بها النساء والأشخاص ذوو التنوع الجندري، خصوصًا في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بما يعزز السيادة المجتمعية على الموارد والأنظمة الغذائية.**

9. **تغليب حقوق الإنسان والعدالة على اعتبارات المنفعة-** تضمن الحلول والبدائل الشعبية تمكين المجتمعات من الوصول إلى العدالة، إذ تضع الحق في بيئة صحية في صميمها، وتؤكد الطيف الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، والحق في الأرض والمياه والصحة والغذاء، فضلًا عن الحقوق الثقافية وحقوق الهوية المتميزة. وترفض هذه الحلول المقاربات التي تؤدي إلى نزوح المجتمعات أو استغلالها أو تجريمها أو الاستمرار في الأنشطة الاستخراجية تحت ذريعة العمل المناخي. **كما تدعم الحلول والبدائل الشعبية تغليب حقوق الإنسان والعدالة على اعتبارات المنفعة، مع ضرورة ارتكازها إلى مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والمساءلة، والشفافية.**

10. **مقاومة العسكرة والنزعة الاستبدادية-** تنبذ الحلول والبدائل الشعبية الاحتلال، وتعارض الاستهلاك الكثيف للطاقة من قبل الصناعات العسكرية لتغذية الإبادات الجماعية وإلحاق الضرر بالمجتمعات. كما تقاوم انتهاكات السلطة، وعنف الدولة، وعسكرة المجتمعات التي يجري تقويض قدرتها بصورة ممنهجة على التنظيم والتعبئة وتعزيز مقاومتها الجماعية. **وتتصدى الحلول الشعبية للعسكرة والنزعة الاستبدادية وآثارهما المناخية.**

11. جبر الضرر والإصلاح لضمان التغيير البنيوي نحو عالم يتجاوز الرأسمالية- ترتكز الحلول الشعبية على مواجهة الرأسمالية والإمبريالية والنظام الأبوي والعنصرية والاقتصاد العسكري، مع إعلاء أصوات المجتمعات المتضررة لضمان مساءلة الملوّثين، ليس من الناحية المالية فحسب، إنما بإحداث التغيير البنيوي والنظامي اللازم. **وتطالب هذه الحلول بالحق في جبر الضرر والتعويضات، بما يشمل ضمان التدفقات العادلة للتمويل المناخي وإلغاء الديون.**